القوات الباكستانية «ستتولى أداء المهام الموكلة إليها وفقاً للالتزامات المتفق عليها وفي إطار التعاون الدفاعي بين البلدين»

«التحالف»: ننفذ رداً عسكرياً على استهداف الحوثي للمدنيين.. وباكستان ترسل قوات إلى السعودية في إطار التعاون الدفاعي


صورة نشرها الجيش الباكستاني من حفل توديع القوات المتجهة إلى السعودية بحضور وزير الدفاع خواجة محمد آصف والسفير السعودي في إسلام اباد راجح البقمي


خارطة توضيحية لميناء رأس عيسى الذي طلب التحالف إخلاءه

عواصم ـ وكالات: أعلن «تحالف دعم الشرعية في اليمن» أمس تنفيذ عملية عسكرية ضد ميليشيا الحوثي الإرهابية، توازيا مع إعلان باكستان ارسال قوات إلى المملكة العربية السعودية، في إطار الاتفاقات القائمة والتعاون الدفاعي بين البلدين.

وقال «التحالف»، على لسان المتحدث الرسمي باسمه اللواء الركن تركي المالكي، في بيان نشر عبر حسابه في منصة «اكس»: «ننفذ ردا عسكريا على استهداف الميليشيا الحوثية الإرهابية للمدنيين والأعيان المدنية».

وقبل ذلك، كان المالكي أعلن أن قيادة القوات المشتركة للتحالف طلبت من المدنيين إخلاء ميناء رأس عيسى بمحافظة الحديدة بحسب خارطة توضيحية للموقع أرفقها ببيان نشره في «اكس»، مؤكدا أن ذلك لسلامتهم.

جاء ذلك بعد إعلان التحالف تدمير «منصة لإطلاق الصواريخ الباليستية في محافظة صعدة، استخدمتها الميليشيا الحوثية استخدمت المنصة في اعتدائها على جازان، كما أعلن المالكي اعتراض وتدمير عدة صواريخ باليستية أطلقتها الميليشيات باتجاه الرياض والمنطقة الشرقية فجر أمس.

وكان المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف صرح بأن قيادة القوات المشتركة نفذت مساء أمس الأول عملية رد عسكري أخرى، لتدمير مصادر حيوية تستخدمها الميليشيا الحوثية الإرهابية لتنفيذ عملياتها الإرهابية المتعمدة والممنهجة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية باليمن والمملكة، وكذلك لتهديد حرية الملاحة البحرية بجنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وأضاف اللواء المالكي أن الأهداف التي تم تدميرها تدعم المجهود العسكري والعمليات الإرهابية والتي تنفذها الميليشيا الحوثية الإرهابية بإطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية.

وتوعد بأن قيادة القوات المشتركة للتحالف لن تتردد في تنفيذ الرد الفوري على كل عملية إرهابية تنفذها الميليشيا الحوثية الإرهابية لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية، مؤكدا أن عمليات التحالف يتم تنفيذها وفقا للقانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية.

وفي غضون ذلك، أعلن الجيش الباكستاني أمس إقامة مراسم توديع لقوات عسكرية باكستانية متجهة إلى المملكة العربية السعودية، في إطار الاتفاقات القائمة والتعاون الدفاعي بين البلدين، مؤكدا التزام إسلام آباد بأمن المملكة وسيادتها وسلامة أراضيها.

وأوضح الجيش الباكستاني، في بيان نشره على حسابه في منصة «إكس»، أن مراسم توديع القوات أقيمت أمس الأول، بحضور وزير الدفاع الباكستاني خواجة محمد آصف، والسفير السعودي لدى إسلام آباد راجح البقمي، ورئيس الأركان العامة للجيش الباكستاني الفريق عمر أحمد بخاري، وقائد فيلق لاهور الفريق أول محمد عمر بشير.

وقال البيان ان القوات الباكستانية «ستتولى أداء المهام الموكلة إليها داخل الأراضي السعودية، وفقا للالتزامات المتفق عليها وفي إطار التعاون الدفاعي القائم بين البلدين. ومن شأن هذا الانتشار أن يسهم في تعزيز القدرات الدفاعية للمملكة في ظل التحديات الأمنية الناشئة».

ويعكس هذا الانتشار العسكري «التزام باكستان الراسخ بأمن المملكة العربية السعودية وسيادتها وسلامة أراضيها، وهو التزام ينبع من الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد والروابط الأخوية التي تجمع البلدين الشقيقين. وتؤكد باكستان مجددا ثباتها على التزامها بحماية أمن المملكة وصون قدسية الحرمين الشريفين»، بحسب بيان الجيش الباكستاني.

من جهته، قال رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف ان اتفاق الدفاع المشترك «اتفاق مكة» الموقع مع السعودية وتركيا لا يستهدف أي دولة على الإطلاق.

وشدد شريف في تصريحات متلفزة نقلتها قناة «الجزيرة» على أن الاتفاق لا ينطوي على نوايا عدائية.

أنباء لبنانية

الحكومة اللبنانية تستنكر وتتابع الملف تمهيداً لـ«اتخاذ الإجراءات اللازمة»

تضامن خليجي وإدانة للادعاءات المسيئة للبحرين في مؤتمر عقد ببيروت

عواصم ـ منصور شعبان ووكالات

جدد وزير الخارجية والمغتربين اللبناني يوسف رجي استنكار لبنان الشديد للإساءات التي صدرت خلال مؤتمر انعقد في بيروت بحق مملكة البحرين ومؤسساتها القضائية.

وقالت «الخارجية» اللبنانية في بيان لها إن الوزير رجي اتصل هاتفيا بوزير خارجية مملكة البحرين د.عبداللطيف الزياني، وتناول تداعيات انعقاد المؤتمر في بيروت.

وأكد رفض الدولة اللبنانية المطلق لهذه المواقف، و«عدم قبولها بأن يكون لبنان منطلقا للإساءة إلى البحرين أو التدخل في شؤونها الداخلية».

وشدد رجي على أن هذه المواقف «تتناقض مع موقف الدولة اللبنانية وحرصها على صون علاقاتها الأخوية مع المملكة»، مؤكدا أن الحكومة اللبنانية «تتابع الملف تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة».

وكانت «الخارجية» اللبنانية استنكرت الإساءة لمملكة البحرين في بيان لها أمس السبت، موضحة أن اللقاء الذي جرى في بيروت «لم يكن رسميا وأن الحكومة اللبنانية لم تشارك في تنظيمه أو الدعوة إليه أو رعايته».

وقد أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تضامنها مع مملكة البحرين، واستنكارها للتصريحات والادعاءات المسيئة التي صدرت خلال اللقاء الذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت، وتناولت مملكة البحرين وسلطتها القضائية.

وأكدت وزارة الخارجية، في بيان، أوردته وكالة أنباء الإمارات «وام» رفض الإمارات أي محاولات تستهدف الإساءة إلى مملكة البحرين أو التدخل في شؤونها الداخلية، مشددة على ضرورة احترام سيادة الدول ومؤسساتها القضائية، والالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأشادت الوزارة بموقف وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، الذي أكد أن ما صدر خلال اللقاء لا يعبر عن موقف الدولة اللبنانية أو سياستها. وشددت على أهمية اتخاذ ما يلزم لضمان عدم تكرار مثل هذه الإساءات أو السماح باستخدام الأراضي اللبنانية منبرا للإساءة إلى الدول العربية الشقيقة، مجددة حرص دولة الإمارات على علاقاتها الأخوية مع مملكة البحرين والجمهورية اللبنانية، وعلى تعزيز أواصر التعاون والعمل العربي المشترك.

من جانبه، أعرب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، عن رفضه وإدانته واستنكاره الشديدين لما تضمنه اللقاء المنعقد بتاريخ 26 نوفمبر الجاري، من إساءات وتحريض مرفوض بحق مملكة البحرين وقيادتها ومؤسساتها الدستورية وسلطتها القضائية.

وأكد البديوي أن هذه الممارسات تمثل تدخلا سافرا وغير مقبول في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وتطاولا على سيادتها واستقلال قضائها، وتتعارض مع مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، والأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول.

وشدد الأمين العام على ضرورة اضطلاع السلطات اللبنانية بمسؤولياتها في منع استغلال أراضيها للإساءة إلى دول مجلس التعاون أو التحريض عليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرار مثل هذه الممارسات، بما يحفظ العلاقات الأخوية والمصالح المشتركة بين الجانبين.

وجدد البديوي التأكيد على التضامن الكامل والثابت لدول مجلس التعاون مع مملكة البحرين، ووقوفها صفا واحدا إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات قضائية لصون سيادتها وحماية أمنها واستقرارها والحفاظ على مكتسباتها الوطنية.

إلى ذلك، لفت البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي، في قداس الأحد الذي نظمه مكتب راعوية الأشخاص ذوي الإعاقة لمناسبة «اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة» في بكركي، إلى أن «التنوع الذي جبل به لبنان لا يحتمل منطق الغلبة أو الإقصاء. فالسلطة ليست امتيازا بل خدمة، والمنصب ليس ملكا لصاحبه بل لخدمة الجماعة».

وأضاف: «في قلب هذه المسؤولية يبقى جنوب لبنان، حيث تستمر الاعتداءات الإسرائيلية والتوترات وما تخلفه من قلق وأضرار وتأخير في عودة كل الأهالي. وهذا الوجع ليس شأن منطقة وحدها، بل قضية وطن بأسره. فأمن الجنوب واستقراره وعودة أهله إلى أراضيهم بأمان شرط لعودة السلام إلى كل الوطن مع الاستقرار وعودة الحياة الطبيعية إليه. ومع اقتراب موعد انتهاء عمليات اليونيفيل في 31 ديسمبر 2026، وفقا لقرار مجلس الأمن، وما يليه من انسحاب تدريجي ومنظم، تدخل البلاد مرحلة دقيقة تتطلب حضورا فعليا للدولة، وفي مقدمتها الجيش، لمنع الفراغ وترسيخ الاستقرار وبسط سلطة المؤسسات الشرعية. فالأرض والأمن لا يحتملان تعدد المرجعيات، ولا تستقيم الدولة ما لم تكن هي صاحبة المسؤولية الكاملة عن حماية أرضها وأمن شعبها من خلال مؤسساتها الشرعية».

تزامنا، دخل لبنان أجواء عيد الميلاد مع إضاءة أول شجرة انطلاقا من البترون نظمتها جمعية «بترونيات»، بحضور اللبنانية الأولى نعمت عون حرم الرئيس اللبناني العماد جوزف عون، وذلك وسط وضع ميداني جنوبي مكفهر شهد تفجيرا كبيرا في كفرتبنيت.


إضاءة أول شجرة ميلاد في البترون

أنباء مصرية

البدء الفوري في صرف التعويضات وتقديم دعم طبي ونفسي متكامل للضحايا

اجتماع استثنائي للحكومة لمتابعة إجراءات التعامل مع تداعيات حادث الوراق

القاهرة ـ أحمد صبري وهناء السيد وناهد إمام

استعرض د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، خلال اجتماع استثنائي للحكومة أمس، ما تم اتخاذه من إجراءات للتعامل مع تداعيات حادث الطريق الدائري بمنطقة الوراق.

وأوضح د.مدبولي أن الدولة تقف إلى جانب أسر الضحايا والمصابين والمتضررين، وتشاركهم أحزانهم، وتبذل كل جهد لتقديم مختلف صور الدعم اللازم لهم، مشيرا إلى أن ألم الفقد وما خلفه الحادث من معاناة يفوق ما يمكن أن تجبره التعويضات، مهما بلغت قيمتها.

وأوضح رئيس الوزراء أن منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء تواصل، على مدار الساعة، تلقي بلاغات واستفسارات وطلبات أسر الضحايا والمصابين والمتضررين، عبر الخط الهاتفي المخصص لذلك والبوابة الإلكترونية، ومتابعتها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ولفت إلى أن مجلس الوزراء تلقى إخطارات بمبادرات من رجال الأعمال والمستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأحزاب والهيئات، إلى جانب مساهمات من قطاعات أخرى بالدولة وتبرعات من الأشقاء العرب وشركات أجنبية.

كما أشار إلى أنه سيتم البدء في دعم أسر الضحايا والمصابين، بعد الانتهاء من تحديد هوية الضحايا، من خلال الوزارات والجهات المختصة، مشيرا إلى انه جار حصر جميع الخسائر المادية، لتقديم التعويضات بشكل كامل لمستحقيها، وفقا لتوجيهات الرئيس السيسي في هذا الشأن.

وشدد على الأهمية القصوى لأن تكون هناك استراتيجية للحد من حوادث الطرق على مستوى الجمهورية، بحيث تتولى جميع الوزارات المعنية تنفيذها من خلال سياسات وإجراءات محددة، مؤكدا أن الحكومة ستعمل على إدخال أي تعديلات تشريعية تسهم في تحقيق هذا الهدف المنشود.

من جهتها، أكدت وزارة التضامن الاجتماعي أنه تقرر البدء الفوري في اتخاذ إجراءات صرف التعويضات وتقديم المساندة اللازمة.

بدوره، أكد د.حسام عبد الغفار المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة والسكان، أن هناك تنسيقا كاملا بين مختلف أجهزة ومؤسسات الحكومة لتقديم أوجه الدعم والرعاية لضحايا حادث الوراق وأسرهم.


د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء مترئسا الاجتماع الاستثنائي للحكومة

أنباء سورية

بينها 1300 في القطاع الكيميائي و850 للنسيج

«الصناعة» تعلن إعداد قانون بديل عن قانون 1959: عودة أكثر من 3900 معمل إلى سورية

عواصم ـ وكالات: أكد معاون وزير الصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد ياسين حورية، أن الوزارة عملت منذ بداية التحرير على توحيد المنظومات الاقتصادية والجمركية لتنظيم دخول المنتجات إلى السوق المحلية.

وقال حورية في تصريح لوكالة الأنباء السورية «سانا» أمس: إن عدد المعامل التي عادت إلى سورية بلغ أكثر من 3900 معمل حتى الأول من نوفمبر الجاري، بينها أكثر من 850 معملا في القطاع النسيجي، ونحو 1300 في القطاع الكيميائي، بينما توزعت بقية المعامل على قطاعات صناعية أخرى.

وأوضح أن الوزارة تعمل عبر المرصد الصناعي على إحصاء المنشآت المدمرة جزئيا أو كليا، ورصد المعوقات التي تواجه المصانع العائدة، كما أنها شكلت لجنة مع وزارة المالية لتسوية الضرائب المتراكمة عليها وتسهيل عودتها إلى العمل.

وقال حورية: «عدلنا أكثر من 203 مواصفات، واعتمدنا مواصفات عالمية بديلة للمواصفات غير الموجودة، في إطار تحديث منظومة المواصفات السورية ومواءمتها مع المعايير المعتمدة عالميا، وتحسين جودة المنتجات الصناعية».

وأضاف: «أعددنا قانونا جديدا للصناعة بدلا من القانون رقم 21 لعام 1959، الذي لم يعدل منذ صدوره، وأصبح جاهزا للعرض على مجلس الشعب، بما يتماشى مع الواقع الصناعي الحالي».